بسم الله الرحمن الرحيم
Omdurman Islamic University Journal(OIUJ)
مجلة جامعة أم درمان الاسلامية
https://journal.oiu.edu.sd/index.php/oiuj
https://doi.org/10.52981/oiuj.v22i2.3614
2026; 22(2); 503 – 514
ISSN: 5361-1858

شبهات المستشرقين حول تدوين السنة النبوية..عرض ونقد

The orientalist's doubts concerning the recording of the prophetic Sunnah - Presentation and Criticism

د. كلثوم محمد حريد [1]

[1] جامعة الشارقة / كلية الشريعة والدراسات الاسلامية / قسم أصول الدين

للاستشهاد بهذا المقال:–

د. كلثوم محمد حريد ، شبهات المستشرقين حول تدوين السنة النبوية..عرض ونقد ، مجلة جامعة أم درمان الاسلامية

ISSN: 5361-1858

https://doi.org/10.52981/oiuj.v22i2.3614

المستخلص :

هذا البحث يسلط الضوء حول الشبهات التي أثارها المستشرقون حول مسألة تدوين السنة النبوية، وذلك من خلال عرضها وتحليلها ومناقشتها في ضوء النقد العلمي المنهجي. وتتمثل إشكالية البحث في كون هذه الشبهات تعد الأساس الذي يعتمد عليه المستشرقون في نفي حجية السنة النبوية، كما تمثل منبعًا رئيسًا يستقي منه بعض المعاصرين طعونهم في السنة المطهرة. وتنبع أهمية البحث من تأكيده على سلامة انتقال السنة النبوية إلينا، حفظًا وضبطًا وروايةً وتدوينًا، مع إبراز الجهود العلمية الدقيقة التي بذلها علماء الحديث الشريف في صيانتها وتوثيقها عبر العصور. واعتُمد في هذا البحث المنهج التحليلي الوصفي، في عرض الشبهات وبيان مضامينها، مع تسمية أبرز القائلين بها من المستشرقين، كما استند إلى المنهج النقدي في مناقشة هذه الشبهات وتقويمها وفق المعايير العلمية. وتوصل البحث إلى جملة من النتائج، من أبرزها: أن الشبهات المثارة حول تدوين السنة النبوية تقوم في كثير من جوانبها على افتراضات غير دقيقة، وتعكس قصورًا في فهم طبيعة السنة ومراحل تدوينها، فضلًا عن أنها لا تصمد أمام النقد العلمي الرصين.

الكلمات المفتاحية: شبهات، المستشرقون، تدوين السنة النبوية.

Abstract :

Research summary:

This research aims to clarify the doubts raised by the orientalists regarding recording the prophetic Sunnah, as well as discussing and criticizing them scientifically. The research problem revolves around the fact that these doubts are the main pillar orientalists rely on to deny the authenticity of the pristine Sunnah, it is also the source from which the modern critics draw their doubts regarding the prophetic Sunnah. The importance of the research is highlighted through emphasising the

significance of the sunnah reaching us intact in terms of accuracy, transmission and recording, alongside displaying the efforts of the hadith scholars towards that. In this research, the analytical-descriptive approach has been relied upon, and that is by presenting the doubt and clarifying it, as well as identifying the orientalists that raised the doubt, the critical approach was also used when criticizing the doubt raised by the orientalists in accordance to scientific scales. Some of the most important conclusions in this research are: the doubts that are raised by the orientalists regarding documentation of the prophetic sunnah are based on inaccurate assumptions, likewise they lack good understanding of the nature and stages of recording the sunnah, and these doubts cannot withstand accurate scientific criticism.

Keywords: doubts, orientalists, recording of the prophetic sunnah

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على النبي الخاتم الأمين، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:

فإن السنة النبوية هي صنو القرآن الكريم، إذ يصدران كلاهما من مشكاةٍ واحدةٍ، قال النبي ﷺ: «ألا إِنِّي أُوتِيْتُ القُرآنَ ومثلُه معه»[1]، والسنة هي المفسرة للقرآن الكريم والموضحة لما تضمنه من أحكامٍ وتشريعاتٍ، ولذا كان الحفظ الإلهي منصبًا عليهما معًا، على المبيَّن والمبيِّن. وقد قيض الله تعالى لحفظ سنة نبيه رجالًا أفذاذًا بذلوا الغالي والنفيس في روايتها وتعليمها، وفي تأسيس القواعد لتنقيتها والذب عنها.

وقد تعرضت السنة النبوية عبر تاريخها لحملات من التشكيك والطعن، وكان على رأس أولئكم الطاعنين في الأزمان المتأخرة من عُرفوا بالمستشرقين، الذين لم يدخروا وسعًا في النيل من السنة المطهرة، فتارةً يعيبون على رواتها ورجالها مكيلين لهم التهم المفتراة، وتارةً يشككون في موثوقيتها وحجيتها، وحينًا يسقطون أدوات المحدثين النقدية إسقاطًا كاملًا أو جزئيًا، إلى غير ذلك من أشكال الطعون المستترة تحت غطاء المنهج العلمي، وهم عنهم بعداء.

هذا، وقد كان موضوع تدوين السنة النبوية أحد أبرز الموضوعات التي شغلت حيزًا كبيرًا في دراساتهم، فأثاروا حوله عددًا من الشبهات، ولذا عُقد هذا البحث لاستعراضها، ثم تقديم النقد العلمي للرد عليها ودحضها.

مشكلة البحث:

تتجلى مشكلة البحث في الأسئلة الآتية:

1. ما شبهة المستشرقين حول نهي النبي ﷺ عن كتابة السنة النبوية؟ وكيف تم نقدها من قِبل المحدثين؟
2. ما شبهة المستشرقين حول تأخر تدوين السنة النبوية؟ وكيف تم نقدها من قِبل المحدثين؟
3. ما شبهة المستشرقين حول النقل الشفاهي؟ وكيف تم نقدها من قِبل المحدثين؟

أهداف البحث:

تظهر أهداف البحث في النقاط الآتية:

[1] أخرجه أبو داود في سننه: كتاب السنة، باب في لزوم السنة، حديث رقم (4604).

1. عرض شبهة المستشرقين حول نهي النبي ﷺ عن كتابة السنة النبوية ونقدها.
2. عرض شبهة المستشرقين حول تأخر تدوين السنة النبوية ونقدها.
3. عرض شبهة المستشرقين حول النقل الشفاهي ونقدها.

أهمية موضوع البحث:

تتجلى أهمية البحث في النقاط الآتية:

1. دحض الشبهات المثارة حول السنة النبوية وتفنيدها دفاعًا عن المصدر الثاني للتشريع الإسلامي.
2. التأكيد على صحة وصول السنة النبوية إلينا محفوظةً ضبطًا ورواية وكتابةً، مع إبراز جهود المحدثين في سبيل ذلك.
3. أن كثيرًا من الشبهات المعاصرة حول السنة النبوية تعود في أصولها إلى الأطروحات الاستشراقية، مما يحتم أهمية بيانها كشفًا لامتدادتها الفكرية.
4. إثراء المكتبة الحديثية بدراسة نقدية تجمع بين العرض والتحليل والنقد.

الدراسات السابقة:

ثمة دراسات بحثت في تدوين السنة النبوية ورد الطعون المثارة حولها، ولكنها كانت ضمن دراسات عامة حول الشبهات التي تعرضت لها السنة المطهرة بكافة علومها وفروعها، أما تخصيص موضوع شبهات المستشرقين حول تدوين السنة النبوية فلم أجده في حدود اطلاعي إلا من خلال هاتين الدراستيْن:

دراسات حول الحديث النبوي، للدكتور محمد مصطفى الأعظمي[1]: وهي دراسة موسعة حول السنة النبوية ابتداءً بتعريفها، ثم بيان مكانتها وحجيتها، مرورًا بذكر منكريها قديمًا وحديثًا، ثم وقوفًا مطولًا بلب دراسته والتفصيل فيها، ألا وهو قضية إثبات التدوين المبكر للسنة النبوية، وذلك من خلال تتبع استقرائي عملي للمصادر الحديثية التي تثبت وجود كتابة للحديث منذ عصر النبي ﷺ إلى منتصف القرن الثاني الهجري مع إيراده لشبهات المستشرقين المتعلقة لجميع تلك المباحث.

تاريخ تدوين السنة وشبهات المستشرقين، للدكتور حاكم المطيري[2]: تقع هذه الدراسة في ثلاثة فصول، كان الأول حول السنة ومراحل تدوينها، والثاني عن آراء المستشرقين حول تدوين السنة ومناقشتها، وذكر فيه أربع شبهات للمستشرقين، اثنتين منهما يتعلقان بالأحاديث الفقهية، وواحدةً خاصة بالأسانيد، وواحدةً تختص بتدوين السنة النبوية، وأما الفصل الثالث فقد تحدث فيه عن كتب أحاديث الأحكام ومراحل تطورها[3].

يتقاطع هذا البحث مع الدراستين المذكورتين في عدد من القضايا العلمية، وقد أفادت الباحثة منهما إفادةً واضحةً، وتكمن أوجه التشابه بين الدراستين وهذا البحث في الموضوع العام، وهو قضية تدوين السنة النبوية، وفي الهدف العلمي، وهو التصدي لشبهات المستشرقين المتعلقة بالسنة النبوية.

[1] دراسات في الحديث النبوي، محمد مصطفى الأعظمي، (بيروت ودمشق: المكتب الإسلامي، د.ط، 1985م)، والبحث في أصله رسالة دكتوراه مقدمة لجامعة كامبردج عام 1966م.

[2] تاريخ تدوين السنة وشبهات المستشرقين، حاكم المطيري، (الكويت: جامعة الكويت، ط1، 2002م)، والبحث جزء من رسالة الدكتوراه للباحث من قسم الدراسات الإسلامية بجامعة برمنجهام عام 1986م.

[3] ذلك أن رسالة الدكتوراه للباحث كانت في تحقيق كتاب (إحكام الذريعة إلى أحكام الشريعة للحافظ السرمري الحنبلي) مع دراسة لمراحل تدوين السنة ومناقشة آراء المستشرقين حولها.

إلا أن هذا البحث يختلف عن الدراستيْن في كونه يركز بصورة أدق على الشبهات التي أثارها المستشرقون حول تدوين السنة النبوية تحديدًا، مع تحليلها ونقدها وفق الموازين العلمية، دون التوسع في بقية المباحث العامة المتعلقة بالسنة كما قام به الدكتور الأعظمي، ودون التوسع في دراسة تطور المصنفات الحديثية أو تتبعها عبر المراحل التاريخية كما في دراسة الدكتور المطيري.

منهج البحث:

1. جمع شبهات المستشرقين ذات الصلة بتدوين السنة النبوية.
2. **المنهج التحليلي الوصفي:** وذلك في عرض الشبهة وبيانها، مع تسمية القائلين بها من المستشرقين.
3. **المنهج النقدي:** وذلك في نقد الشبهة المثارة من قِبل المستشرقين من خلال أقوال العلماء والباحثين وَفق الموازين العلمية.

خطة البحث:

اشتمل البحث بعد هذه المقدمة على ثلاثة مباحث، وخاتمة على النحو الآتي:

المبحث الأول: شبهة نهي النبي ﷺ عن كتابة الحديث ونقدها، وتحته مطلبان:

المطلب الأول: عرض الشبهة ونقدها

المطلب الثاني: رأي جولدتسيهر في الجمع بين أحاديث النهي والإذن والرد عليه

المبحث الثاني: شبهة تأخر تدوين السنة النبوية ونقدها، وتحته مطلبان:

المطلب الأول: عرض الشبهة

المطلب الثاني: نقدها

المبحث الثالث: شبهة النقل الشفاهي، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: عرض الشبهة

المطلب الثاني: نقدها

الخاتمة: وفيها أبرز النتائج والتوصيات

وآخر دعوانا أن الحمدلله رب العالمين

المبحث الأول: شبهة نهي النبي ﷺ عن كتابة الحديث ونقدها

يتناول هذا المبحث بيان احتجاج المستشرقين بأحاديث النهي عن الكتابة للتدليل على امتناع الصحابة عن كتابة الحديث مطلقًا، ثم نقد هذه الشبهة، مع ذكر رأي جولدتسيهر في الجمع بين أحاديث النهي والإذن في كتابة الحديث النبوي، وذلك من خلال المطلبين الآتيين.

المطلب الأول: عرض الشبهة ونقدها:

أوعز كثير من المستشرقين السبب في عدم تدوين السنة إلى حديث النهي عن الكتابة، الذي رواه أبو سعيد الخدري □، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَكْتُبُوا عَنِّي، وَمَنْ كَتَبَ عَنِّي غَيْرَ الْقُرْآنِ فَلْيَمْحُهُ، وَحَدِّثُوا عَنِّي وَلَا حَرَجَ، وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»[1].

قال لامونس: "وفي أول الأمر كانت بعض الأوساط تعتبر كتابة الحديث من المحظورات، ولا يوثق إلا بالأحاديث التي ظلت هذه الأوساط تذكرها وترويها".

ولكن هذا معارض بما ثبت عن النبي ﷺ أنه أمر بكتابة بعض التشريعات، كالصدقات، ووثيقة المدينة، ولإذنه لعبد الله بن عمرو رضي الله عنهما بكتابة ما يخرج من فِيه الشريف ﷺ.

وذهب العلماء في دفع هذا التعارض الظاهر عدة مذاهب، أهمها[2]:

1. أن حديث النهي منسوخ بأحاديث الإذن بالكتابة.
2. أن النهي خاص بكتابة غير القرآن مع القرآن على ورق واحد خشية الالتباس بينهما.
3. أن النهي كان لعلة خشية ضعف الاهتمام بالقرآن.

المطلب الثاني: رأي جولدتسيهر في الجمع بين أحاديث النهي والإذن والرد عليه:

يصور جولدتسيهر هذه التعارض بين أحاديث النهي عن الكتابة والإذن فيها صراعًا فكريًا بين مدرستي أهل الحديث وأهل الرأي، ويرى أن أحاديث النهي عن الكتابة من وضع أهل الرأي، بينما أحاديث الإذن من اختلاق أهل الحديث، قال: "وفي هذا الموضوع هنالك مجموعتان من الآراء في حالة تناقض، ولكي نبين ذلك لابد لنا من الرجوع إلى حقب زمنية مبكرة من هذا النزاع. وللفريقين آراؤهما الخاصة، وقد سيقت في صورة أحاديث نبوية، فيروى أحد الفريقين قول النبي: (لا تكتبوا عنى شيئًا سوى القرآن، ومن كتب شيئًا فليمحه)، بينما يروى ابن جريج من الفريق الثاني حديثًا عن ابن عمرو؛ أنه سأل النبي: هل أقيد العلم؟ فوافقه النبي على ذلك، وعندما سئل عن معنى تقييده، أجاب بأنها الكتابة...وباختراع هذه الأحاديث حاول كلا الفريقين المتنافسين أن يقدم الحجج على صحة مذهبه دون أن يكشف أي منهم عن دوافعه، وسبب هذه القناعات الدينية"[3].

وقال أيضًا: "إن الجميع متفقون على أنه لا يمكن إنكار أن تدوين الأحاديث كان له خصوم، وهذه الكراهية للكتابة لم تكن موجودة منذ البداية، ولكنها نشأت بسبب التحامل الذي ظهر فيما بعد"[4].

---

[1] أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الزهد والرقائق، باب التثبت في الحديث، وحكم كتابة العلم، حديث رقم (3004).

[2] ينظر: دراسات في الحديث النبوي 78/1-79.

[3] السنة النبوية في كتابات أعداء الإسلام، عماد الشربيني 267/1-268، نقلًا عن: دراسات محمدية لجولدتسيهر.

[4] المرجع السابق. وأما سبب كراهة بعض السلف كتابة الحديث فبينها الحافظ الخطيب البغدادي، قال: "فقد ثبت أن كراهة من كره الكتاب من الصدر الأول إنما هي لئلا يضاهى بكتاب الله تعالى غيره، أو يشتغل عن القرآن بسواه". تقييد العلم 57.

لكن -كما يقول د. الأعظمي-: "النظرة البسيطة على قائمة المعارضين والموافقين كفيلة بإبطال ادعاء غولتسيهر؛ لأن الذين اشتهروا بالشدة وعدم سماحتهم بالكتابة، مثل: عبيدة، وابن سيرين هم من أهل الحديث، ومن الذين سمحوا أو شجعوا الكتابة: حماد بن أبي سليمان، والزهري، والأعمش، وأبو حنيفة، والثوري، ومالك، وهم من الفقهاء الأجلاء.

ومن ناحية ثانية فإنه في تلك الأزمنة كان ممكنًا أن يكون هناك محدثون غير فقهاء، لكنه لم يكن ممكنًا أن يكون الرجل فقيهًا ولا يكون محدثًا"[1].

وقال د. محمد عجاج: "علماء المسلمين وفقهاؤهم أرفع بكثير مما تصوره جولدتسيهر، وقد نهجوا جميعًا المنهج العلمي الدقيق في سبيل الحفاظ على الشريعة الإسلامية"[2].

المبحث الثاني: شبهة تأخر تدوين السنة النبوية ونقدها

يستعرض هذا المبحث الشبهة التي تعد النتيجة المنطقية للشبهة السابقة، وهي أن النهي النبوي عن كتابة الأحاديث أفضى إلى تأخر تدوينها إلى بداية القرن الثاني الهجري على أقل تقدير، سيتم مناقشة هذه الشبهة من خلال المطلبين الآتيين.

المطلب الأول: عرض الشبهة:

يرى المستشرقون أن السنة لم تدون إلا بعد مدةٍ زمنيةٍ من وفاة الرسول ﷺ، فذهب شبرنجر أن السنة نقلت بطريق المشافهة، وأن تدوينها ابتدأ في القرن 2هـ[3].

وذكر شاخت أن المجموعة الأولى المعول عليها من الأحاديث النبوية التي تعرف بأحاديث الأحكام قد نشأت في منتصف القرن الثاني الهجري تقريبًا لمواجهة أقوال الصحابة وغيرهم[4].

في حين نفى وليم موير: "أن تكون هناك مجموعة كتابية للسنة النبوية موثقة قبل منتصف القرن الثاني"[5].

وأما جولدتسيهر فأشار إلى أن ثمة كتابة قد حدثت في العهد النبوي، حيث قال: "إنه من الخطأ الاعتقاد بأن الرسول أمر بتدوين القرآن، ومنع تدوين السنة لتنقل شفاهًا، وهذا الخطأ والغلط لا يصمدان أمام الفحص الدقيق لنظام الحديث"[6].

ثم زاد رأيه إيضاحًا مع إلماحه إلى الباعث من رفض البعض لتدوين السنة، فقال "هذا المفهوم الخاطئ (عدم تدوين الحديث مبكرًا) تسانده بعض الآراء الإسلامية التي تخالف الحقائق الواقعية غير المجهولة لديها، ولكنها اعتنقت هذا المفهوم لمنافع فقهية صرفة، وهكذا نزعت مدارس الرأي القديمة إلى النهي عن كتابة الحديث، وإثبات عدم تقييد العلم؛ تمهيدًا لإنكار صحته، وإنكار الاحتجاج به، إلا أن هذا الاتجاه لم يكن واسع الانتشار، ولولا ذلك ما نقل المسلمون منذ زمنٍ مبكرٍ أخبارًا عن أن الرسول كتب بيده بعض القواعد القانونية غير القرآنية، وأن تدوين الأحاديث كان أمرًا معمولًا به في حياة الرسول، وقد بدأ الصحابة هذا العمل حال حياته..."[7].

لكنه وبعد تقريره لوجود الكتابة منذ العهد النبوي، وإيراده لعددٍ من صحف الصحابة التي احتوت على أحاديث مرفوعة للنبي ﷺ، كالصحيفة الصادقة، وصحيفة سمرة بن جندب، وصحيفة أسماء بنت عُميس □، وغيرها، عاد فشكك في قيمتها بحجة عدم وجودها

---

[1] دراسات في الحديث النبوي 1/82-83.

[2] السنة قبل التدوين 382.

[3] علوم الحديث ومصطلحه، صبحي الصالح 35.

[4] السنة النبوية في كتابات أعداء الإسلام 1/348.

[5] تاريخ تدوين السنة 111.

[6] نقد الخطاب الاستشراقي 547، نقلًا عن كتاب (دراسات محمدية) لجولدتسيهر.

[7] المرجع السابق.

الآن، فيستحيل على الباحث التحقق من صحتها[1]، وقال: "إنه ليس من الممكن التأكد مما إذا كان وجود ما يسمى بالصحف أو الكتب يتفق مع الواقع، أم أنها صحف موضوعة اختلقها المتأخرون في مواجهة نفاة الحديث"[2].

المطلب الثاني: نقدها:

أولًا: يجب أن نفرق بين عدد من المصطلحات المستخدمة عند المحدثين، وهي[3]: **الكتابة**: عند الإطلاق هي: مجرد الخط على ورق أو لوح، أو نحوهما. و**التدوين**: هو تقييد المتفرق المشتت وجمعه في ديوان، أي: كتاب. و**التصنيف**: هو ترتيب ما دُوِّن في فصول محدودة، وأبوابٍ مميزة، وهو أدق من التدوين.

هذا، وقد مرت السنة بعدد من المراحل أثناء تدوينها، نوجزها فيما:

- **العهد النبوي**: تم في العهد النبوي كتابة شيء من أحاديثه ﷺ، وذلك **إما** بأمرٍ منه ﷺ؛ ككتابة المعاهدات والوثائق والرسائل، مثل: الوثيقة التي كتبها عندما دخل المدينة، وهي وثيقة دستورية تنظم علاقة طوائف المجتمع فيما بينها على أساسٍ من التسامح الديني، والتعاون الاجتماعي، وفيها كثير من التشريعات السياسية والمالية والجنائية، وهي تعد أقدم وثيقة دستورية. وكذلك كتاب الصدقات الذي فصَّل فيه النبي ﷺ مقادير الزكاة الواجبة.

وإما أن يكتب الصحابة بإذن منه ﷺ، كإذنه لعبدالله بن عمرو رضي الله عنهما بكتابة ما يخرج من فِيه الشريف ﷺ، كما أن بعضًا من الصحابة كان يكتب أحاديث النبي ﷺ، ويحتفظون بها في صحف، منهم: علي بن أبي طالب **رضي الله عنه** ، وسعد بن عبادة ، وأبي موسى الأشعري.

- **ما بعد وفاة الرسول** ﷺ: زادت الكتابة في هذا العهد حيث كثر عدد من كان يكتب الحديث من الصحابة والتابعين، فعن عبد الرحمن بن أبي الزناد، عن أبيه قال: "كنا نكتب الحلال والحرام، وكان ابن شهاب يكتب كل ما سمع، فلما احتيج إليه علمت أنه أعلم الناس".

وقد همَّ الفاروق **رضي الله عنه** بجمع الأحاديث إلا أنه عدل عن ذلك، فعن عروة بن الزبير: "أن عمر بن الخطاب أراد أن يكتب السنن، فاستشار في ذلك أصحاب رسول الله ﷺ فأشار عليه عامتهم بذلك، فلبث عمر شهرًا يستخير الله في ذلك شاكًا فيه، ثم أصبح يومًا وقد عزم الله له، فقال: إني كنت قد ذكرت لكم من كتاب السنن ما قد علمتم، ثم تذكرت، فإذا أناس من أهل الكتاب قبلكم، قد كتبوا مع كتاب الله كتبًا فأكبوا عليها، وتركوا كتاب الله، وإني والله لا ألبس كتاب الله بشيء أبدًا، فترك كتاب السنن".

- **عهد التدوين**: رأى عمر بن عبد العزيز (ت: 101هـ) على رأس المئة للهجرة جمع السنن[4]، ويعد أول من أمر بتدوين السنة، أي: كتابتها في دفاتر، وأوكل هذه المهمة العلمية إلى عالمين جليلين، **أولهما**: أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم (ت120هـ)، إذ قال له: "انظر ما كان من حديث رسول ﷺ أو سنة ماضية أو حديث عمرة فاكتبه فإني قد خفت دروس العلم وذهاب أهله"[5]، وأوصاه أن يكتب حديث عمرة بنت عبد الرحمن، والقاسم بن محمد بن أبي بكر، وكانا أعلم الناس بحديث عائشة رضي

---

[1] دراسات محمدية، جولدتسيهر، 181 فما بعدها.

[2] نقد الخطاب الاستشراقي 550، نقلًا عن كتاب (دراسات محمدية) لجولدتسيهر.

[3] ينظر: مقدمة تحقيق يوسف العش لتقييد العلم للخطيب البغدادي 7-8.

[4] يرى بعض المستشرقين إلى أن أمر عمر بن عبدالعزيز بالتدوين الرسمي للسنة باطل، قال شاخت: "الأحاديث الفقهية لم توجد إلا بعد عمر بن عبدالعزيز، لذلك نسبة التدوين إلى الزهري افتراء واختلاق"، وقال غيوم: "إن هذا الخبر –أي: الزهري– يجب أن يعتبر مختلقًا"، وكذا شكك جولدتسيهر في ذلك، ينظر في هذه الفرية والرد عليه: تاريخ التراث العربي الحديث، فؤاد سزكين 121/1، والمستشرق جولدتسيهر والسنة النبوية، أمين عمر 83.

[5] تقييد العلم للخطيب البغدادي 105.

الله عنها. **وثانيهما:** ابن شهاب الزهري (ت124هـ)، حيث يقول: "أمرنا عمر بن عبد العزيز بجمع السنن فكتبناها دفترًا دفترًا، فبعث إلى كل أرض له عليها سلطان دفترًا"[1].

ومن ملامح هذا التدوين: أنه لم يتخذ طابع التصنيف على الموضوعات، وإنما هو سردٌ متتابع لعدد من الأحاديث ذات الموضوعات المختلفة، فتجد حديثًا في الطهارة، يتلوه حديث في الديات، ثم آخر في التفسير، وهكذا. كما أن أحاديث النبي ﷺ مختلطة بآثار الصحابة والتابعين.

- **عصر صغار التابعين:** اتخذ التدوين في هذا العصر طابع التصنيف، حيث رتبت الأحاديث على الموضوعات، مع بقاء اختلاطها بآثار الصحابة والتابعين. ومن علماء هذه الطبقة: ابن جريج، والإمام مالك، وسفيان الثوري.
- **العصر الذهبي:** حدث فيما بعد طورٌ جديدٌ في تاريخ السنة، وهو إفراد حديث رسول الله ﷺ في مصنفات مستقلة، وكانت تلك الخطوة على رأس 200هـ، فظهرت كتب المسانيد، والكتب الستة، وغيرها.

قال د. أبو شهبة: "وهكذا نخلص إلى هذه النتيجة، وهي: أن السنة لم يطل العهد بعدم تدوينها، وأن التدوين بدأ بصفة خاصة في عصر النبي ﷺ، وأنه قوي وغلظ عوده في عصر الصحابة وأوائل عصر التابعين، وأنه أخذ صفة العموم في أواخر عصر التابعين، ولم يزل يقوى ويشتد حتى بلغ عنفوانه واستوى على سوقه في القرن الثالث الهجري، خاتمة القرون الثلاثة المشهود لها بالخيرية، خيرية الإيمان والعلم والعمل، والهدى والفلاح والاستقامة على الجادة"[2].

وقال د. محمد عجاج: "ويفهم من هذا أن التدوين الرسمي كان في عهد عمر بن عبدالعزيز، أما تقييد الحديث وحفظه في الصحف والرقاع والعظام فقد مارسه الصحابة في عهد رسول الله ﷺ، ولم ينقطع تقييد الحديث بعد وفاته عليه الصلاة والسلام، بل بقي جنبًا إلى جنب مع الحفظ حتى قيض الله للحديث من يودعه في المدونات الكبرى"[3].

ثانيًا: حينما أمر عمر بن عبدالعزيز "بتدوين السنة لم يبدأ ذلك من فراغ، ولكنه اعتمد على أصول مكتوبة كانت تملأ أرجاء العالم الإسلامي كله"[4].

ثالثًا: إن المحدثين لما قاموا بجمع السنة وتدوينها لم يكن هدفهم هو تقرير السنة وإثباتها، وإنما كان هدفهم جمعها وحمايتها من الضياع، حيث كانت السنة معلومة يحفظها الصحابة، ويتدارسونها فيما بينهم، ويعلمونها تلاميذهم من التابعين[5].

رابعًا: أما ادعاء موير وجولدتسيهر من عدم موثوقية السنة لعدم وجود أصول الصحف المكتوبة في العهد النبوي، فالرد عليهما من وجوه[6]:

1. إن عدم وجود هذه الصحف وغيرها في عصرنا الحاضر لا يقتضي نفي وجودها مطلقًا، فمن المعلوم أن كثيرًا من المخطوطات الإسلامية قد تعرضت لعوادي الزمان، فيكفي في التصديق بوجودها ذكر المصادر التاريخية لها، واقتباس الكتب الأخرى عنها.
2. "ذكرت كثير من المصادر التاريخية أسماء كتب كثيرة في الحديث النبوي، وذكرت أسماء مؤلفيها، وهم من علماء القرن الأول الهجري، وكانت هذه الكتب متداولة بين علماء القرنين الثاني والثالث الهجريين، وقد ذكر بعضها ابن النديم في الفهرست".

---

[1] جامع بيان العلم وفضله 155/1.

[2] دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين 24.

[3] السنة قبل التدوين 332. تنبيه: تؤكد المصادر التاريخية أن عمر بن عبد العزيز قد سبقه في الأمر بتدوين السنة أبوه عبد العزيز بن مروان (ت: 85هـ)، وجده مروان بن الحكم (ت: 65هـ)، ينظر للأهمية: السنة قبل التدوين 373، وتاريخ تدوين السنة للمطيري 52.

[4] السنة النبوية في كتابات أعداء الإسلام 352/1.

[5] تاريخ تدوين السنة 26.

[6] ينظر: المرجع السابق 111-139.

3. "أن أقدم كتب الحديث التي بين أيدينا اليوم هي من مؤلفات النصف الأول من القرن الثاني الهجري، وليست من مؤلفات النصف الثاني، فـ (الجامع) للإمام معمر بن راشد (95-152هـ) تم جمعه وتأليفه في النصف الأول من القرن الثاني، وكذلك (الموطأ) للإمام مالك (93-179هـ) الذي قام مالك بجمع مادته وكتابتها منذ أن كان شابًا، وصنفه سنة 143هـ".
4. أن تلك الصحف والكتب قد استُوعبت في المصنفات اللاحقة لها، فـ "صحيفة عبد الله بن عمرو بن العاص حُفظت في مسند الإمام أحمد، وإن صحيفة أبي هريرة لهمام بن منبه وصلت إلينا سالمة، وقد عثر عليها الدكتور محمد حميد الله في مخطوطتين متماثلتين في دمشق وبرلين، ثم إنها موجودة بكاملها في مسند أحمد، وكثيرًا من أحاديثها مروي في صحيح البخاري في أبواب مختلفة"[1]، وبمقارنة أحاديث صحيفة همام بما نقله الإمام أحمد عنها نجد التطابق بينهما، مما يدل على مدى الضبط والأمانة العلمية عند علمائنا رحمهم الله تعالى[2].
5. من المعلوم في دنيا التحقيق "أنه لا يشترط لإثبات نسبة كتابٍ ما لمؤلفه أن يكون الأصل الذي كتبه المؤلف وخطه بيده موجودًا، وإنما يكفي أن تكون له نسخة منقولة، ومقابلة على هذا الأصل مقابلةً موثوقة دقيقة، وهذا ما حصل بالفعل لـ (صحيفة همام) وغيرها من الصحف والكتب الحديثية التي كانت في القرن الهجري الأول وبداية القرن الثاني"[3].

خامسًا: ليست الكتابة من لوازم الحجية، بل "إن عدالة حامل الخبر حالةٌ تحتف بأصل الصحة، وأما الكتابة فهي حالة إضافية زائدة لا يقاس بها صدق المخبِر من كذبه، وعلى هذا فقد يرد الخبر المكتوب إذا كان ناقله ليس عدلًا، ويقبل الخبر المحفوظ إذا كان حامله عدلًا ولو لم يكن مكتوبًا"[4].

[1] نقد الخطاب الاستشراقي 549-550.

[2] تاريخ تدوين السنة 119.

[3] المرجع السابق 118.

[4] موقف الاتجاه العقلي من علوم الحديث، خالد أبو الخيل 34.

المبحث الثالث: شبهة النقل الشفاهي

سيورد هذا المبحث شبهة المستشرقين في أن النقل الشفاهي تسبب في تأخر التدوين للسنة النبوية، ثم يذكر النقد العلمي للشبهة المذكورة من خلال مطلبين اثنين.

المطلب الأول: عرض الشبهة:

يردد المستشرقون أن النقل الشفاهي للسنة النبوية ولَّد فجوة كبيرة بين صدور الحديث عن النبي ﷺ وبين تدوينه، وهذا بدوره لا يحقق لنا الوثوق بمصداقية السنة؛ لأن هذا النوع من النقل عرضة للنسيان والخطأ، والتزوير والتحريف.

قال غاستون ويت: "لقد نقل لنا الرواة حديث الرسول مشافهة، ثم جمعه الحفاظ ودونوه، إلا أن هؤلاء لم ينقدوا المتن، لذلك لسنا متأكدين من أن الحديث قد وصلنا كما هو عن رسول الله، من غير أن يضيف إليه الرواة شيئًا عن حسن نية في أثناء روايتهم الحديث"[1]، فيرى أن النقل الشفاهي مع تأخر التدوين للسنة النبوية لا يمنحنا الثقة في أداء الرواة الأحاديثَ كما سمعوها، بل لابد أنهم تصرفوا فيه ولو بحسن قصد، ناهيك عن رميه المحدثين بعدم اهتمامهم بنقد المتن.

المطلب الثاني: نقدها:

ولنقد هذه الشبهة نذكر النقاط الآتية:

1. القول بأن المدون أوثق من الشفهي هو تحيزٌ للثقافة الغربية المعاصرة، بينما في ثقافتنا الإسلامية فإن الشفهي أقوى من الكتابي، فـ"كثيرٌ من نقاد الحديث يفضلون التحديث من الحفظ على القراءة من الكتاب؛ لأن إشكاليات التدوين والقراءة في بعض الأحيان تفوق الإشكاليات التي ترد على الحفظ"[2]، ويدل لهذا أنه إذا تعارض حديث مسموع مع حديث مكتوب فالراجح المسموع؛ لأن الحفظ أقوى من الكتاب[3].
2. إذا عُلم أن الحفظ هو الأساس في الثقافة الإسلامية فإن الفجوة المدعاة بين قول النبي ﷺ للحديث وبين تأخر تدوينه لن توجد أصلًا؛ لأن الأسانيد متصلة إلى النبي ﷺ.
3. أن الكتابة ليست بمنأى لما قد يعتري الحفظ من معايب وانتقادات، فكما أن الحفظ عُرضة للنسيان والخطأ، والتزوير والكذب، والتأثر بتحيزات الناقل وتوجهاته، فكذلك الكتابة عُرضةٌ لتلك الأمور، زد على ذلك أن الحروف العربية لم تكن منقوطة في الأعصر المتقدمة، مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة التصحيف في المكتوب؛ للتشابه الحاصل بينها، والذي سينتج عنه أخطاء فادحة لو استغني عن الحفظ، واكتُفي بالكتابة فقط[4].
4. ثمة ظروف معينة كانت تحيط بالعرب قبل الإسلام وبعده أدت إلى كون النقل الشفاهي أقوى من الكتابي، وتتمثل تلك الظروف في النقاط الآتية[5]:
   - ظروف اختص بها العرب؛ من حيث براعتهم في البيان، وقدراتهم الهائلة في الحفظ والاستظهار واعتمادهم على ذلك نظرًا لأميتهم، وافتتانهم بالكلام البليغ، وإجلالهم للصفات النبيلة.
   - ظروف اختص بها النبي ﷺ، كفصاحته، وإتيانه جوامع الكلم، وشخصيته الجذابة والمشهورة التي التف حولها الصحابة الكرام.
   - ظروف خاصة بالصحابة؛ من حيث حبهم الشديد للنبي ﷺ، وكثرة عددهم، وشعورهم الديني العميق بأن السنة المطهرة دين وجب حفظها وتبليغها لباقي الأمة.

---

[1] السنة حجيتها ومكانتها في الإسلام، محمد لقمان السلفي، 240، نقلًا عن التاريخ العام للديانات–الإسلام، ص 365.

[2] الحداثة وموقفها من السنة، الحارث فخري 158.

[3] السنة في كتابات أعداء الإسلام 364/1.

[4] ينظر: بدايات الفقه الإسلامي، لينا السلايمة، الفصل الأول.

[5] تاريخ تدوين السنة للمطيري 34.

الخاتمة

وفي خاتمة هذا البحث نورد أهم النتائج والتوصيات:

أولًا: نتائج البحث:

1. يعد تدوين السنة النبوية من أبرز موضوعات السنة التي وُجهت لها العديد من الشبهات قديمًا وحديثًا.
2. تقوم الشبهات التي أثارها المستشرقون حول تدوين السنة النبوية على افتراضات غير دقيقة، كما تفتقر إلى عدم الفهم الجيد لطبيعته ومراحله.
3. أن النهي النبوي عن كتابة الحديث الشريف كان نهيًا مرحليًا لاعتبارات معينة ذكرها المحدثون، يدل عليه إذن النبي ﷺ بالكتابة فيما بعد.
4. إدعاء المستشرقين أن السنة النبوية لم تدون إلا عند بداية القرن الثاني الهجري على أقل تقدير مردود بوجود كتابات للحديث الشريف منذ العهد النبوي فصاعدًا.
5. القول بأن المدون أوثق من الشفهي هو تحيزٌ للثقافة الغربية المعاصرة، بينما في ثقافتنا الإسلامية فإن الشفهي أقوى من الكتابي في بعض الأحيان.
6. يرى المستشرقون أن النقل الشفاهي للسنة النبوية ولَّد فجوة كبيرة بين صدور الحديث عن النبي ﷺ وبين تدوينه مما أثر سلبًا على موثوقيتها، غير أن هذه الدعوى مردودة بأن الحفظ هو الأساس في الثقافة الإسلامية، كما أن اتصال الأسانيد إلى النبي ﷺ يمنع وجود تلك الفجوة المدعاة أصلًا، ويؤكد سلامة نقل السنة الشريفة وثبوتها.

ثانيًا: توصيات البحث:

1. العناية بإجراء المزيد من الدراسات العلمية للرد على الشبهات الاستشراقية المتعلقة بالسنة النبوية؛ إذ أنها الأساس الصلب لأغلب الشبهات المثارة من العلمانيين والتغريبيين وغيرهم.
2. عقد دورات حديثية لعامة المسلمين تُطرح فيها الأحاديث التي يثار حولها شبهة الإشكال، والإجابة الوافية عنها بلغةٍ سهلةٍ وأسلوبٍ عصريٍّ.
3. تعزيز التعاون العلمي بين المؤسسات البحثية المتخصصة في السنة النبوية لتبادل الخبرات في مواجهة الشبهات المعاصرة المتعلقة بالسنة المطهرة.

المصادر والمراجع

1. **الاتجاه العقلي وعلوم الحديث جدلية المنهج والتأسيس**، خالد أبو الخيل، (السعودية: الجمعية العلمية السعودية للدراسات الفكرية المعاصرة، ط1، 1435هـ).
2. **تاريخ التراث العربي الحديث**، فؤاد سزكين، ترجمة: محمود حجازي، (السعودية: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط1، 19901م).
3. **تاريخ تدوين السنة وشبهات المستشرقين**، حاكم المطيري، (الكويت: جامعة الكويت، ط1، 2002م)،
4. **تقييد العلم**، الخطيب البغدادي، تحقيق: يوسف العش، (بيروت: دار إحياء السنة النبوية، د.ط، 1975م).
5. **جامع بيان العلم وفضله**، ابن عبدالبر، تحقيق: أبو الأشبال الزهيري، (السعودية: دار ابن الجوزي، ط1، 1994م),
6. **الحداثة وموقفها من السنة**، الحارث فخري، (القاهرة: دار السلام، ط1، 1434هـ/2013م).
7. **دراسات في الحديث النبوي**، محمد مصطفى الأعظمي، (بيروت ودمشق: المكتب الإسلامي، د.ط، 1985م)،
8. **دراسات محمدية**، اجنتس جولدتسيهر، ترجمة: الصديق بشير، (لندن: مركز العالم الإسلامي لدراسة الاستشراق، ط2/ 2009م).
9. **دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين**، محمد أبو شهبة، (القاهرة: مجمع البحوث الإسلامية، ط2، 1406هـ/1985م).
10. **السنة النبوية في كتابات أعداء الإسلام مناقشتها والرد عليها**، عماد السيد الشربيني، (مصر: دار اليقين، ط1، 2002م).
11. **السنة قبل التدوين**، محمد عجاج الخطيب، (بيروت: دار الفكر، ط3، 1980م).
12. **الصحيح**، مسلم بن الحجاج النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ط، د.ت).
13. **علوم الحديث ومصطلحه** عرض ونقد، صبحي الصالح، (بيروت: دار العلم للملايين، د.ط، 2009م).
14. **المستشرق جولدتسيهر والسنة النبوية**، أمين عمر محمد، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة اليرموك. دار المنظومة الإلكترونية.
15. **نقد الخطاب الاستشراقي الظاهرة الاستشراقية وأثرها في الدراسات الإسلامية**، ساسي الحاج، (ليبيا: دار المدار الإسلامي، ط1، 2002م).